التوسع العمراني وأثرة في استعمالات الارض الزراعية في ريف ناحية الصقلاوية مقاطعة (أبو أسديرة) أنموذجا

إسماعيل محمد العيساوي *

ملخص

تناول البحث دراسة التوسع العمراني على حساب الارض الزراعية في ريف ناحية الصقلاوية (مقاطعه ابوسديرة).

وكان الهدف من البحث، تحليل استعمالات الارض داخل هذه المقاطعة، وتفسير أسباب الوضع القائم، ومحاولة الكشف عن الأسباب التي أدت إلى التوسع العمراني الكبير في منطقة الدراسة.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي، مع تحليل البيانات الواردة في هذا البحث باستخدام الأسلوب الإحصائي لتحليل التباين الزمني لصور التوسع العمراني في المنطقة، وذلك باستخدام النسبة المئوية لإبراز هذا التباين.

وتم إبراز صور التوسع العمراني عبر ثلاث مراحل مابين عامي 1977-2012.

وقد تم التوصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:-

1- إن التوسع العمراني بجميع أشكاله كان عشوائيا باتجاه الأراضي الصالحة للزراعة.
2- تقلصت مساحات الأراضي الزراعية ما بين عامي 1987_2012 بنسبه كبيرة وصلت إلى (-16.22)%.
3- ازدادت أعداد الوحدات السكنية بشكل كبير ووصلت النسبة المئوية إلى (114%) مابين عامي 1987 _1997 و71%مابين عامي 1997_2012، مما أدى إلى اقتطاع مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وتحويلها إلى الاستعمال السكني.

المقدمة

انطلاقا من أهمية وضرورة اعتماد الدراسات العلمية الدقيقة أساسا لإعداد الخطط التنموية، وتطوير الأساليب التخطيطية،ومدخلا رئيسيا للتصدي الحازم لبعض المشاكل والثغرات القائمة في الأنشطة الاقتصادية والخدمية،فقد تمت المبادرة في إعداد هذا البحث الذي يستهدف تحقيق

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2016.

* قسم الجغرافية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، العراق.

بعض الغايات والخطط التي تتصدى لإحدى أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، كأحد أهم النشاطات الاقتصادية في هذا البلد،وهي مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

ولا يمكن الادعاء بأن هذه الدراسات حديثة بمفهومها العام،حيث سبقت الإشارة في مثل هذه الدراسات منذ سبعينيات القرن الماضي إلى مشكلة الزحف العمراني في دراسة لمنظمة الغذاء والزراعة الدولية (F.A.O)، والتي نشرت عام (1973) إذ أسهمت هذه الدراسة في وضع الأسس لمسح وتصنيف الأراضي وفقا لنظام محدد من اجل سد الثغرات والمشاكل الناجمة عن سوء استخدام الارض وتجاوز الاستعمالات المختلفة على بعضها ومنها زحف الاستعمال الحضري باتجاه الأراضي الزراعية التي تعد الأساس الاقتصادي للمجتمعات الحضرية المجاورة[1].

أما في المناطق القريبة من منطقة الدراسة،فقد جاءت دراسة استعمالات الارض الريفية في ناحية العامرية[2]، في الجزء الجنوبي من قضاء الفلوجة عام 2003، إذ ركزت هذه الدراسة على مسح وتصنيف أنماط استعمالات الارض الريفية في ناحية العامرية، كما حددت مشكلة الزحف العمراني والصناعي والتجاري على الأراضي الزراعية، ونبهت هذه الدراسة إلى ضرورة العمل الجاد والسريع للحد من ضياع المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة لحساب الاستخدام العمراني في هذه المنطقة.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار مشكلة توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان والتي يعدها العالم إحدى ابرز المشاكل التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، فأننا نصبح أمام مشكلة مركبة يزداد تأثيرها يومًا بعد يوم وهي مشكلة الفجوة الكبيرة بين زيادة السكان وزيادة إنتاج الغذاء.

ولعل أوائل من أشار إلى هذه المشكلة هو (توماس مالثوس)[3] الذي أشار في عام (1803)، إلى أن الزيادة في السكان تجري وفقا لمتوالية هندسية، أما زيادة إنتاج الغذاء فتجري وفقا لمتوالية حسابية مما يجعل الفجوة واسعة جدا مع تقدم السنوات وازدياد السكان بشكل هائل.

وبالنظر إلى هذه الأهمية التي تتمتع بها الزراعة فقد تناول البحث دراسة استعمالات الارض في منطقة الدراسة (مقاطعة أبو أسديرة) بأنماطها الثلاثة،الاستعمالات الزراعية، والاستعمالات السكنية، والخدمات، لغرض تبيان حصة كل استعمال وفقا لفترات زمنية محددة وتوضيح الزحف الحاصل للاستعمال السكني على حساب الاستعمال الزراعي،بهدف الكشف عن حجم المشكلة التي تعاني منها الأراضي الزراعية في هذه المنطقة.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الأراضي الزراعية التي يمكن عن طريقها توفير الغذاء، إذ إن مسألة الأمن الغذائي وقلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وربما سوء استغلال هذه الأراضي، جعلت الجغرافيين يهتمون بعمليات المسح الشامل لكل ما هو قائم على سطح الارض من ظواهر طبيعية وحضارية، لذلك فقد اهتم هذا البحث بالتعرف على حجم التوسع العمراني في منطقة (أبو اسديره) ضمن ريف ناحية الصقلاوية وما يمثله من خطر حقيقي تنعكس آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي للسكان بشكل عام.

مشكلة البحث

إن طبيعة المشكلة القائمة في منطقة الدراسة تتمثل في وجود استيطان عشوائي لم يخضع لأسس علمية صحيحة قائمة على التخطيط من قبل المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص.لذلك فان مشكلة البحث سوف يتم عرضها على شكل تساؤلات تبحث عن إجابة وهي كما يلي:

1- هل كان للعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية أثر في التوسع العمراني باتجاه الأراضي الزراعية؟
2- هل أدى التوسع العمراني غير المخطط إلى انحسار مساحة الأراضي الزراعية خلال مدة البحث؟
3- هل هناك أفق مستقبلي للحد من هذه المشكلة والمحافظة على أغلى ثروة وهي الارض الزراعية؟

فرضية البحث

المقصود بالفرضية:هي الحل الافتراضي للمشكلة القائمة، لذلك لابد لكل بحث من فرضية تمتاز بالدقة، وسعة الأفق، ذلك أن الفرضية الصحيحة تقود إلى نتائج صحيحة والعكس الصحيح.

يعتمد البحث على الفرضيات الآتية:-

1- إن زيادة أعداد السكان تؤدي إلى زيادة رقعة الأرض المعمورة على حساب الأراضي الزراعية.
2- كان لبعض العوامل الطبيعية والبشرية أثر واضح في التوسع العمراني داخل منطقة الدراسة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان الأتي:-

1- تحليل استعمالات الارض داخل مقاطعة أبو أسديرة وتفسير أسباب الوضع القائم.

2- الكشف عن خصائص تلك الاستعمالات وبيان أثرها في انحسار مساحة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة.

3- محاولة الكشف عن الأسباب التي أدت إلى التوسع العمراني الكبير في هذه المقاطعة.

أما أهم مبررات البحث لهذه المنطقة فقد تمثلت بالاتي:

1- تعد منطقة الدراسة (مقاطعة أبو أسديرة) الظهير الريفي لمدينتي الفلوجة والصقلاوية باعتبارها تقع ضمن نطاق المناطق السهلية ذات الأراضي الخصبة والمنبسطة.

2- احتواء المنطقة على إمكانيات تنموية يمكن أن تقوم عليها الخطط المستقبلية للتنمية وتطوير استعمالات الارض الزراعية وفقا للتكامل الزراعي الصناعي.

3- افتقار منطقة الدراسة إلى دراسات وبحوث تفصيلية تعنى بالتطرق إلى المشاكل التي تعاني منها ولعل أهمها المشكلة التي نحن بصدد دراستها مع بحث الآفاق المستقبلية التي تضع الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

منهجية البحث:

تناول البحث تحليل التباين الزماني لاستعمالات الارض في منطقة الدراسة وتفسير أسباب الوضع القائم لهذه الاستعمالات، وتم استخدام المنهج الوصفي مع الأسلوب الإحصائي لتحليل هذا التباين.

ومن اجل إكمال متطلبات البحث،فان منهجية البحث تضمنت مایاتي:-

1- جمع البيانات والمعلومات من الدوائر الرسمية ذات العلاقة، كوزارتي الزراعة والتخطيط وهيئة المساحة.

2- العمل المكتبي الذي تضمن البحث عن الدراسات المتعلقة بموضوع البحث بشكل عام، ومنطقة الدراسة بشكل خاص،لاسيما الكتب والبحوث والدراسات.

3- الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث في منطقة الدراسة، بهدف التحقق من البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من الدوائر الرسمية، بالإضافة إلى جمع المعلومات غير المتوفرة لدى هذه الدوائر.

4- تحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها بما يخدم هدف البحث.

حدود منطقة الدراسة

الحدود المكانية: تقع ناحية الصقلاوية ما بين دائرتي عرض 33.20 و33.42 شمالا وما بين خطي الطول 43.22 و43.45 شرقا.

ومنطقة الدراسة (مقاطعة أبو أسديرة) التي تبلغ مساحتها 14654 دونمًا تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من ناحية الصقلاوية، ويحدها من الغرب مقاطعتا البوعكاش والزغاريت، ومن الشمال يحدها مقاطعتا العكيلي والعنازي ومن الشرق والجنوب يحدها مقاطعتا الجغيفي والازركية التابعتان لمركز قضاء الفلوجة، خارطة رقم (2). وتبعد منطقة الدراسة حوالي (11) كم عن مركز مدينة الفلوجة وتقع محاذية للخط السريع الذي يمر في الجزء الجنوبي منها كما تبعد عن مدينة بغداد بحوالي 77كم وعن مدينة سامراء 90كم.

وتقع هذه المقاطعات (أبو أسديرة) ضمن الأراضي السهلية المنبسطة، وذات الخصوبة العالية، والتي تمثل البدايات الشمالية لمنطقة السهل الرسوبي في العراق، ويقع إلى الغرب من مقاطعة (أبو أسديرة) جدول الكرمة الإروائي الذي يستمد مياهه من نهر الفرات وتعتمد عليه المقاطعة في ري الأراضي الزراعية فيها، كما يوجد في المقاطعة شبكة جيدة من مشاريع البزل التي تعد غير كفؤة في الوقت الحاضر بسبب الإهمال وعدم الصيانة كما تم تنفيذ مشاريع ري متكاملة في هذه المنطقة، إلا أنها لم تعمل لحد الآن بسبب الظروف الأمنية التي يمر بها البلد.

إضافة إلى ذلك فإن موقع منطقة الدراسة الذي يقع وسطا بين مدن الفلوجة وسامراء والصقلاوية وكذلك ارتباطها بالطريق السريع مع مدينة بغداد وارتباطها بشبكة جيدة من طرق النقل، كل ذلك أدى إلى سهولة عملية تسويق منتجاتها إلى الأسواق في المدن الآنفة الذكر.

الحدود الزمانية:

تم تحديد مدة البحث بين عامي 1977 -2012 ويعود السبب في ذلك إلى توفر البيانات المطلوبة من الدوائر الرسمية، هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى يمكن من خلال استعراض الزيادة السكانية مقارنة بزيادة الارض الزراعية، الكشف عن الفجوة الهائلة بين النمو السكاني وزيادة الأراضي الزراعية التي تعد محدودة مقارنة مع الزيادات السكانية.

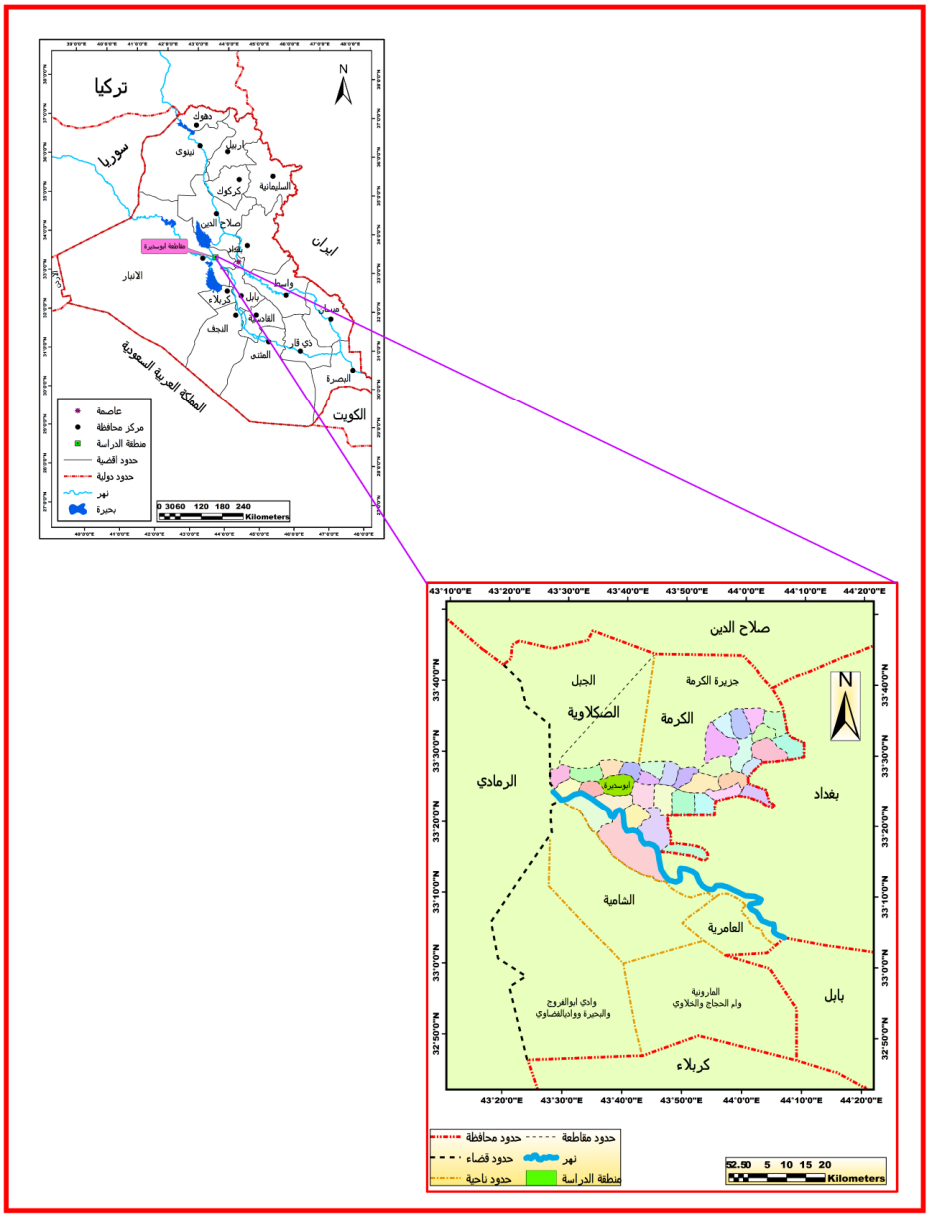

خريطة رقم (1): موقع منطقة الدراسة بالنسبة لمحافظة الانبار والعراق

المصدر: جمهورية العراق وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، فهرس مقاطعات الانبار، مقياس،1:500000.

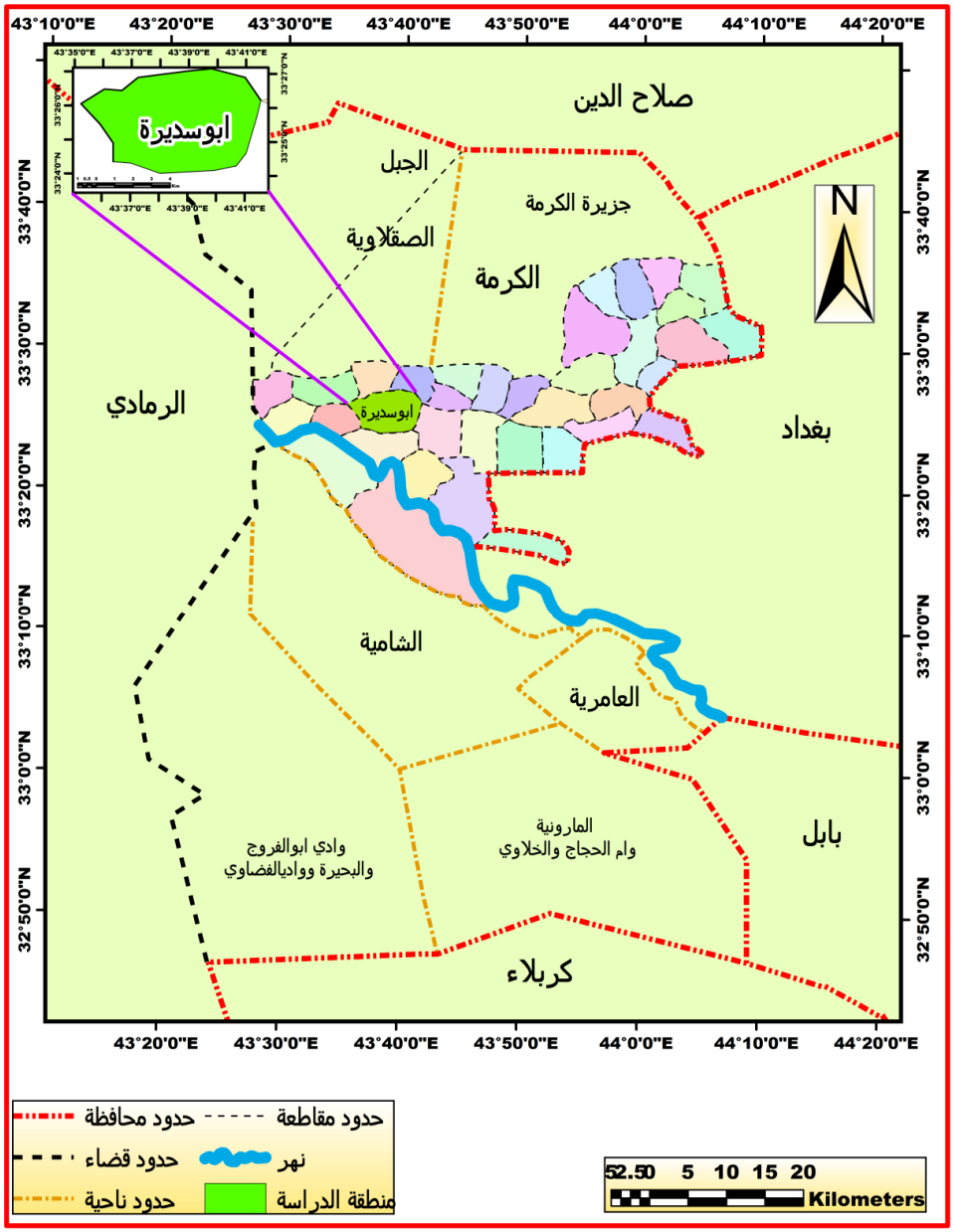

خريطة رقم (2): موقع منطقة الدراسة بالنسبة لناحية الصقلاوية

المصدر: جمهورية العراق وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، فهرس مقاطعات الانبار، مقياس،1:500000.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في التوسع العمراني في منطقة الدراسة:

من أجل توضيح صورة التأثير للعوامل المختلفة وبيان ملامح أبعادها في موضوع البحث فقد تم تقسيمها إلى قسمين: عوامل طبيعية وعوامل بشرية

أولا: العوامل الطبيعية:

تعد العوامل الطبيعية لأي منطقة ذات تأثير كبير في استعمالات الارض وذلك أن هذه العوامل تتداخل من حيث التأثير، سواء كان ذلك في صالح الانسان المستثمر أم في غير صالحه.

واستنادا إلى ذلك، فإنه من الصعوبة الفصل بين تأثير كل عامل على حدة بعيدا عن تأثير العوامل الأخرى فلو أخذنا عامل التضاريس على سبيل المثال كعامل طبيعي له تأثيره الواضح في درجة استثمار الارض الزراعية، فقد يكون مشجعا على تفاعل الإنسان مع الارض أو قد يحرم ذلك الإنسان من استثمارها، وحتى لو كان اثر هذا العامل ايجابيا، فأنه يتوقف أيضا على صلاحية التربة للإنبات من حيث تركيبها ونوعيتها، ومدى غناها بالمواد والعناصر الغذائية الملائمة لحاجة النبات.

ويمكن تصنيف الخصائص الطبيعية المؤثرة في التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وحسب درجة تأثيرها إلى عدة خصائص وكالاتي:

1- أشكال السطح:

يعد هذا العامل من أبرز العوامل الطبيعية المؤثرة في استعمالات الارض وعلى نحو خاص الاستعمالان الزراعي والسكني، لذلك لجأ الإنسان ومنذ أقدم العصور إلى استغلال الارض السهلية المنبسطة قبل أن يستثمر الجبال والهضاب[4]. تشكل منطقة الدراسة (مقاطعة أبو أسديرة) جزءا من ريف ناحية الصقلاوية الذي تشكل فيه قسمان رئيسان من أقسام سطح العراق على السهل الرسوبي الذي تكون بفعل الترسبات التي جلبها نهر الفرات أثناء مواسم الفيضانات والمنطقة المتموجة، حيث تغلب صفة الاستواء على أغلب أجزاء المقاطعة لكونها تعد جزءا من منطقة السهل الرسوبي في المنطقة، ما عدا أجزاءها الجنوبية فأنه تقع ضمن المنطقة الهضبية المتموجة والتي يمر خلالها الخط السريع الذي يربط غرب العراق بوسطه وجنوبه.

وبناء على ما تقدم تعد منطقة الدراسة من ناحية انبساط الارض وسهولة التنقل واستثمار الارض بالزراعة وسهولة بناء الوحدات السكنية من المناطق الجاذبة للاستعمالات الزراعية والاستعمالات السكنية على حد سواء.

2- المناخ

يعد المناخ من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر بصورة مباشرة في تشكيل مظاهر سطح الارض سواء كانت مظاهر التضاريس وتكوينها أو تكوين التربة أو حياة النبات والحيوان[5].

وبالنسبة لمناخ منطقة الدراسة فإنه صحراوي جاف تغلب عليه الصفة القارية إذ يتراوح معدل درجة الحرارة ما بين 34.5 صيفًا و9.7 شتاءً كما يتصف المناخ بارتفاع المدى الحراري اليومي والسنوي وطول الفصل الحار، وقصر الفصل البارد واعتدال المناخ لعدة أسابيع خلال الفصلين القصيرين المتمثلين بفصلي الربيع والخريف.[6]

لذلك فان مناخ المنطقة يتيح ظروفًا ملائمة تسمح بتنوع فرص استعمالات الارض الزراعية ويعد عاملاً مشجعًا للاستعمالات السكنية كذلك.

3- التربة:

هي عبارة عن جسم طبيعي على سطح الارض لها صفات متأتية من التأثير المتداخل للمناخ والمادة الحية (الحيوان والنبات) والتي تعمل على المادة الأم المتأثرة بالانحدار خلال فترة من الزمن[7].

أما مفهوم التربة عند الفلاح فهو يعد أكثر واقعية، فهي بالنسبة له الوسط الذي ينمو فيه النبات، لذلك فالتربة تعتبر من المتغيرات التي لها علاقة وثيقة في تباين استعمالات الارض المختلفة في منطقة الدراسة.

وفي منطقة الدراسة (مقاطعة ابوسديرة) فإن الترب حديثة التكوين نتيجة الفيضانات المتكررة لنهر الفرات والرياح، لذلك فهي تربة منقولة نتجت عن الانتقال من أماكن نشأتها وترسبت في أماكنها الحالية.

ويوجد في منطقة الدراسة نوعان من الترب هي ترب أحواض الأنهار التي تنتشر في معظم أجزاء منطقة الدراسة وهي ذات نسجة مزيجية أو مزيجية غرينية، والترب الصحراوية[8]، التي توجد في الأجزاء الجنوبية من منطقة الدراسة وهي لا تشكل إلا جزءاً قليلاً تم استغلاله في مد الطريق السريع الذي يمر بالمنطقة مع شريط ضيق محاذٍ للطريق استغله بعض السكان في إقامة منازلهم عليه.

وتخلو منطقة الدراسة من ترب كتوف الأنهار ذلك أنها بعيده نسبيًا عن ضفاف نهر الفرات.

4- الموارد المائية:

تلعب الموارد المائية على مختلف أشكالها السطحية والجوفية دورًا هامًا ومؤثرًا في استعمالات الارض الريفية بمختلف أنماطها في منطقة الدراسة،ولعل أهم مجال يمكن أن تلعب فيه الموارد المائية دورًا مؤثرًا هو الزراعة الذي يعد أهم الأنماط السائدة في المنطقة، إذ يتضح أن العلاقة بين الموارد المائية والزراعة علاقة طرديه، فإذا ما توفرت المياه بصورة جيدة فإن تأثيرها سيكون مباشرًا على قيام الزراعة وتوسعها، وبالتالي توسع المستوطنات الريفية.

وبما أن الأمطار ليس لها دور يذكر في الزراعة ضمن منطقة الدراسة ذلك أنها تقع ضمن المناخ الصحراوي الجاف كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد تم التطرق إلى المياه السطحية في منطقة الدراسة والمتمثلة بنهر الفرات والجداول المتفرعة منه،لذلك تعتمد منطقة الدراسة (مقاطعة أبو اسديره) على جدول الكرمة المتفرع من نهر الفرات في سقي الأراضي الزراعية والاستخدامات المنزلية والصناعية المختلفة، إذ إن هذا الجدول يعد احد أهم العوامل التي أدت إلى استقرار السكان في هذه المنطقة واستغلال الارض لأغراض الزراعة ثم السكن فيها تبعًا لذلك.

ثانيًا: العوامل البشرية:

يتجلى دور العوامل البشرية في استعمالات الارض المختلفة من خلال تفاعل العلاقات المكانية للتوزيعات الطبيعية والبشرية في أي إقليم على سطح الارض، وهذا التفاعل ينحصر في الإنسان، فهو يعد صانع القرار في رسم هذا التفاعل على نحو سلبي أو ايجابي.

وسيتناول هذا المبحث دراسة العوامل البشرية التي رسمت صورة التوسع العمراني وأثره على المساحات المزروعة في منطقة الدراسة والتي شملت الجوانب التالية:

1- النمو السكاني:

يعد هذا العامل من أهم العوامل البشرية التي أدت إلى بروز مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ضمن منطقة الدراسة، وهذه المشكلة دعت العالم إلى الانتباه إلى مشكلة لا زالت آخذةً في التوسع والانتشار على نحو يهدد بالقضاء على الأراضي الزراعية بشكل كامل، إذ إن زيادة عدد السكان يتطلب المزيد من الحاجات كالغذاء وبناء الوحدات السكنية والخدمات العامة الأخرى، فضلاً عن إقامة المؤسسات الصحية والتعليمية والصناعية، والتي غالبا ماتنشأ فوق الأراضي الخصبة القريبة من مصادر المياه، وهذا ما نراه بأوضح صورةً في منطقة الدراسة.

فقد ازداد عدد السكان في منطقة الدراسة ما بين عامي 1977-1987 حيث أصبح (2058) نسمة في عام 1987 بعد أن كان (1995) نسمة في عام 1977، بزيادةً مطلقة بلغت (363)

نسمة وبنسبة 21.4 % أما الفترة ما بين 1987 و1997 فقد بلغت الزيادة(2137) نسمة، بنسبة 8،103% أما الفترة ما بين 1997 _2012 فقد بلغت الزيادة السكانية فيها من 4195 نسمة إلى 6937 نسمة على التوالي بزيادة مطلقة بلغت 2742 نسمة، وبنسبة زيادة بلغت 65.2%، يلاحظ الجدولان رقم 1و2.

إن هذه الزيادة المستمرة في أعداد السكان لا شك أنها سوف تتأثر بشكل سلبي على مساحات الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، حيث نلاحظ تراجعًا واضحًا في المساحات المزروعة بالمحاصيل كما يلاحظ من جدول رقم(2) مع زيادةً واضحة في أعداد السكان وعدد الوحدات السكنية التي لا شك في أنها سوف تكون على حساب الأراضي الزراعية كما سنلاحظ عند دراستنا للمبحث الثاني من هذا البحث.

2- العوامل الاجتماعية:

تعد هذه العوامل ذات تأثير فعال في استعمالات الارض المختلفة خصوصًا الاستعمالات الزراعية منها.

وتشمل العوامل الاجتماعية الأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية والعقائد الدينية والوضع الحضاري والمستوى الثقافي والفكري، وغيرها من العوامل التي تؤثر في سلوك المجتمع وعلاقة أفراده بالأرض وبعضهم ببعض.

وهذا يعني أن أنماط الزراعة ترتبط بالتنظيمات الاجتماعية السائدة، أي أن اختلاف مستوى الجماعات البشرية الثقافي وتباين تركيبهم الاجتماعي من مكان لآخر يصاحبه اختلاف في نوع المنتجات الزراعية وطريقة إنتاجها.

وبالنسبة لمنطقة الدراسة فقد كان لهذه العوامل تأثير كبير في عقد الثمانينيات من القرن الماضي بفعل سيطرة العادات والتقاليد آنذاك، إلا أن تأثيرها انحسر بفعل ارتفاع المستوى الثقافي والعلمي في هذه المنطقة.

فقد كانت زراعة البطاطا آنذاك فيها محاذير اجتماعية بفعل تردد الفلاحين في زراعتها وتأثير بعضهم على البعض الأخر وحتى بالنسبة لزراعة بعض أنواع الخضراوات على رغم ملاءمة جميع الظروف لزراعتها.

جدول رقم (1): زيادة أعداد السكان والأراضي الزراعية للفترة1977_2012 في مقاطعة ابوسديرة (ريف ناحية الصقلاوية)

السنوات / المتغيرات	1977	1987	1997	2012
الزيادة السكانية نسمة	1695	2058	4195	6937
زيادة الأراضي دونم	6925	9142	8630	7230
عدد الوحدات السكنية	154	187	390	667
عدد الأسر	221	294	599	739

المصدر:بيانات غير منشورة من قبل وزارتي الزراعة والتخطيط للفترة مابين عامي(1977-2012).

جدول رقم (2): الزيادة المطلقة ونسبتها المئوية للسكان والأراضي الزراعية في مقاطعة أبو أسديرة ريف ناحية الصقلاوية لفترة 1977 _2012

السنوات / المتغيرات	1987-1977		1997-1987		2012-1997	
	التغير المطلق	النسبة المئوية	التغير المطلق	النسبة المئوية	التغير المطلق	النسبة المئوية
الزيادة السكانية (نسمة)	363	%21.4	2137	%103،8	2742	%65.3
زيادة الأراضي الزراعية (دونم)	2217	%32.0	512-	%5.60-	1400-	%16.22-
عدد الوحدات السكنية	33	%12.4	203	%114.0	277	%71.02
عدد الأسرة	73	%33.0	305	%103.7	140	%23.37

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على معطيات جدول رقم (1)

إلا أنها لازالت تزرع على نطاق ضيق جدًا، بفعل تأثير هذه العوامل الاجتماعية أما بالنسبة للسكن الريفي فقد كانت العادات والتقاليد السائدة سابقًا تقتضي أن تبقى العائلة موحدة على الرغم من توسعها وزواج الأبناء وتكوين العوائل داخل البيت الكبير، إلا أن ذلك انحسر بفعل التقدم الحاصل بالمستوى الثقافي والعلمي، مما أدى إلى انشطار العوائل وبناء الوحدات السكنية المتعددة داخل المزرعة الواحدة،فقد تبين من خلال الجدول (1) الزيادة الكبيرة في عدد الوحدات السكنية، وعدد الأسر، ما بين عامي 1977_2012 مما اثر بشكل كبير على تناقص المساحات الزراعية بشكل ملحوظ.

ومن العوامل الاجتماعية الأخرى والتي أسهمت في التوسع العمراني عامل الإرث، الذي أدى إلى تفتيت الملكيات الزراعية بحيث تحولت وظيفة الارض من الاستعمال الزراعي إلى الاستعمال السكني بشكل كامل، وخصوصًا في العوائل الكبيرة حيث لم يتبق للعائلة الواحدة سوى حديقة منزلية فقط.

3- الأنماط الزراعية:

يلاحظ من خلال الجدولين رقم (1) ورقم (2) أن المساحات المزروعة بمختلف المحاصيل الزراعية، قد تقلصت نسبتها المئوية بشكل كبير مابين عامي 1987_2012 حيث كانت هذه المساحات تشغل 9142 دونمًا عام 1987 فقد أصبحت 7230 دونمًا عام 2012 وهذا التناقص في مساحة الارض الزراعية صاحبه زيادة كبيرة في عدد السكان وعدد الوحدات السكنية التي أدت إلى تحويل الكثير من الأراضي الزراعية إلى وحدات سكنية.

أما بين عامي 1977_1987 فقد شهدت الأراضي الزراعية زيادة في المساحات المزروعة بفعل تشجيع الدولة ودعم الفلاحين بالأسمدة والبذور المحسنة واستلام الناتج من قبل الدولة، كلها عوامل أدت إلى زيادة رقعة الارض المزروعة في هذه الفترة.

أما الأنماط الزراعية الخاصة بالثروة الحيوانية فإنها تكاد تكون محدودة وذلك بفعل صغر حجم الحيازات الزراعية حيث تقتصر تربية الحيوانات على أعداد قليلة من الأبقار ضمن الحيازة الزراعية الواحدة، وأعداد قليلة من الأغنام، نظرًا لعدم وجود المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف بشكل كبير، وقد لوحظ من خلال الدراسة الميدانية، أن هناك عددًا من المزارعين يمارسون تربية العجول والخراف لغرض التجارة، ذلك بسبب قرب المقاطعة من مدينتي الفلوجة والصقلاوية ذات الاستهلاك العالي لمادة اللحم وكذلك وقوع هذه المقاطعة على الطرق الرئيسية التي تشجع مثل هذه التجارة بين المدن الرئيسية.

المبحث الثاني: التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة

يرتبط التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية بموضوع النمو السكاني، إذ انه يعد نتيجة حتمية لزيادة عدد السكان، وما يرتبط بهذه الزيادة من طلب على الأراضي لإقامة الوحدات السكنية والمرافق الخدمية الأخرى.

وغالبًا ما تكون الارض الزراعية محاذية للمستوطنات الريفية مما يجعلها عرضة للتوسع باتجاهها على حساب الأراضي المنتجة التي توفر غذاءً للسكان ومصدرا للمعيشة، إن الهدف الرئيسي من إعطاء صورة عن الزحف العمراني وتوسعه والمساحات التي فقدت وسوف تفقد بالمستقبل، هو توضيح مدى خطورة هذه المشكلة، ولا يعني ذلك وقف التوسع العمراني لأنه جزءً من حياة الإنسان، ولكن توجيه هذا التوسع نحو الأراضي غير الزراعية لأنه يعد شكلاً من أشكال التصحر، بل هو اخطر أشكاله ليس بسبب خفض إنتاجية الترب، وإنما لأنه يسبب تدهورًا كاملاً غير قابل للعلاج أو الإصلاح.

واستنادًا إلى ما سبق فسوف نتطرق إلى التوسع العمراني في منطقة الدراسة عبر تناوله من خلال عدة محاور لتبيان مدى التوسع في كل محور من هذه المحاور ثم تبيان توسع الخدمات والمرافق الأخرى تبعًا لذلك.

أولا: مراحل النمو:

في هذا المحور سوف يتم التطرق إلى تناول التوسع العمراني من خلال ثلاث مراحل لتبيان مدى التوسع في كل مرحلة من هذه المراحل وكما يأتي:

1- المرحلة الأولى: 1977-1987م.

شهدت منطقة الدراسة خلال هذه الفترة زيادة في عدد السكان رافقها زيادة في مساحة الارض الزراعية وبشكل متقارب، إذ يتضح من خلال الجدولين رقم (1 و2) والشكل رقم (1) أن عدد السكان كان عام 1977، (1695) نسمة وازداد عام 1987 ليصبح 2058 نسمة بزيادة مطلقة قدرها 363نسمة وبنسبة 21.4% وهذه الزيادة انعكست على زيادة عدد الأسر وبالتالي زيادة عدد الوحدات السكنية.

فقد بلغ عدد الأسر عام 1977 (221) أسرة يسكنون في154وحدة سكنية شغلت مساحة (28) دونم بينما بلغ عدد الأسر عام 1987 (294) أسرة يسكنون في (187) وحدة سكنية شغلت مساحة حوالي (38) دونم.

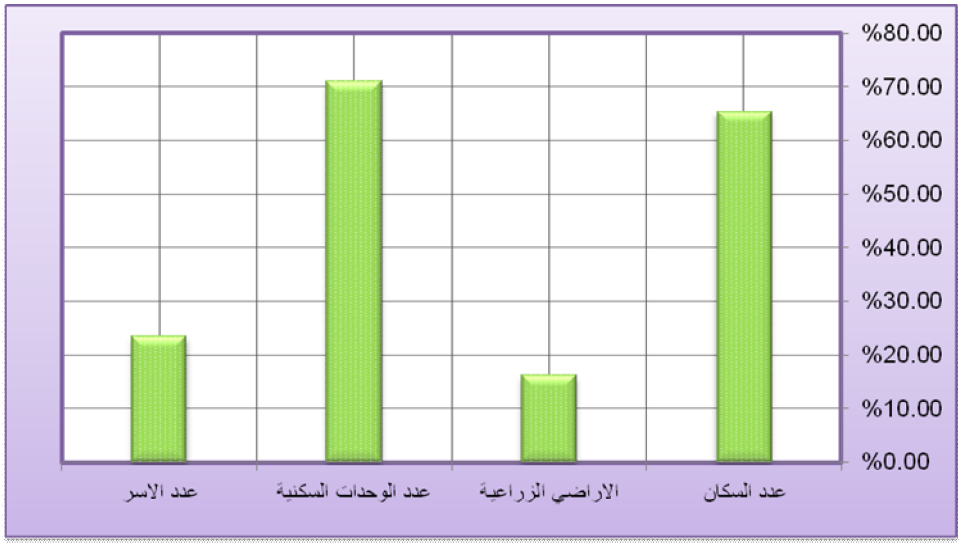

شكل رقم (1): النسب المئوية لتغير استعمالات الارض السكنية والزراعية وعدد الأسر والوحدات السكنية للفترة ما بين (1977 – 1987). المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (2)

وبذلك زادت مساحة التوسع العمراني من (28) دونمًا إلى (38) دونمًا، أما مساحة الأراضي الزراعية فقد زادت هي الأخرى في نفس الفترة من (6925) دونمًا عام (1977) إلى (9142) عام 1987 بزيادة مطلقة قدرها (2217) دونمًا وبنسبة (32.01)%، ويلاحظ أن هذه الزيادة في أعداد السكان المرافقة لزيادة المساحات الزراعية، يعود سببه إلى سياسة التنمية الانفجارية التي اتبعتها الدولة في جميع مرافق الحياة، لذلك شهدت منطقة الدراسة توسعًا في بناء المرافق الخدمية والمدارس وتعبيد الطرق، كما شهدت هذه الفترة قيام سياسة الدولة على تشجيع الإنجاب وبالتالي زيادة أعداد السكان.

وفي هذه الفترة بفعل الارتفاع في المستوى المعاشي والاقتصادي للسكان، فقد شهدت منطقة الدراسة الابتعاد تدريجيًا عن طراز البناء التقليدي المتمثل (بالحوش) والاتجاه نحو الطراز الغربي الخالي من الفضاءات الداخلية، مماسهم في صغر حجم الوحدة السكنية التي كانت تزيد على 1000 م^2 في بعض الأحيان.

2- المرحلة الثانية (1987-1997)

شهدت هذه المرحلة زيادة سكانية كبيرة وصلت إلى أكثر من الضعف، إذ كان عدد السكان عام 1987 (2058) نسمة، وأصبح (4195) نسمة، عام (1997)، بزيادة مطلقة بلغت (2137)

نسمة، وبنسبة بلغت (103.8%)أما عدد الأسر فقد ازداد ليصبح (599) أسرة عام (1997) بعد أن كان (294) أسرة فقط عام (1987).

وقد بلغت عدد الوحدات السكنية (390) وحدة سكنية شغلت حوالي (71 دونمًا) من مساحة الأراضي، أما المساحات الزراعية فقد شهدت انخفاضا واضحا في مساحة الأراضي الزراعية، إذ يتضح من خلال الجدولين رقم (1و2) والشكل رقم (2) أن مساحة الأراضي الزراعية قد بلغت (8630) دونمًا عام 1997 بعد أن كانت (9142) دونمًا عام (1987)، محققة بذلك انخفاضا مطلقا (512-) دونمًا وبنسبة (5.6-%) ويعود السبب في ذلك إلى زيادة حجم السكان وتوسع الوحدات السكنية على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى بداية تأثير الحصار الاقتصادي على الفلاحين في هذه الفترة، مما أدى إلى اشتغال بعض الفلاحين في مهن أخرى غير الزراعة.

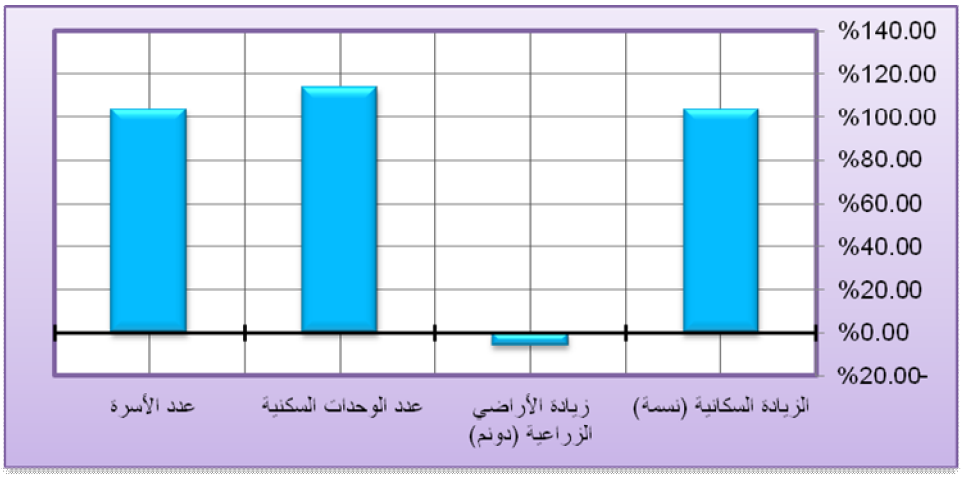

شكل رقم (2): النسب المئوية لتغير استعمالات الارض السكنية والزراعية وعدد الأسر والوحدات السكنية للفترة ما بين (1987 – 1997). المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (2).

3- المرحلة الثالثة 1997-2012:

شهدت هذه المرحلة انخفاضا طفيفا بمستوى النمو السكاني مقارنة بالمرحلة التي سبقتها اذ بلغت نسبة الزيادة (65%) بينما كانت (103%) في الفترة السابقة، إذ يتضح من خلال الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) والشكل رقم (3) أن الزيادة المطلقة بلغت (2742) نسمة، أما عدد الأسر فقد بلغت (739) أسرة عام (2012) تسكن (667) وحدة سكنية شغلت حوالي (147)

دونما محققة زيادة في مساحة الأراضي التي تم اقتطاعها من الأراضي الصالحة للزراعة قدرها (76) دونمًا مقارنة بالفترة السابقة وبنسبة قدرها (107%) بالمقارنة مع المرحلة الثانية.

هذا التوسع الكبير في العمران باتجاه الأراضي الزراعية، كما يلاحظ من خلال المرئيات الفضائية رقم (1و2)، ينذر بتفاقم المشكلة مالم يتم التوجيه نحو معالجتها بشكل جذري.

أما مساحات الأراضي الزراعية فقد شهدت انخفاضاً أخر في هذه المرحلة، إذ يتضح من خلال الجدولين المذكورين والشكل رقم (3) أن المساحات الزراعية قد حققت انخفاضًا مطلقًا قدره (-1400) دونمًا وبنسبة قدرها (-16.22%) مقارنةً بالمرحلة السابقة، وهذا يدل على حجم التأثير الكبير للزيادة السكانية الكبيرة والتي نتج عنها زيادة في عدد الوحدات السكنية بلغت نسبته أكثر من (100%) ينظر شكل رقم (3) إضافة إلى ذلك فقد لوحظ من خلال الدراسة الميدانية أن الكثير من أصحاب الأموال في مدينتي الفلوجة والصقلاوية، قد قاموا بشراء مزارع خاصة في هذه المنطقة وتخصيصها للراحة وقضاء أوقات الفراغ،وذلك بفعل قرب هذه المقاطعة من مركز المدينتين، إذ إن ارتفاع أسعار الأراضي وقلة المردود الاقتصادي المتأتي منها دفع الكثير من المزارعين إلى بيع أجزاء مهمة من أراضيهم للتجار وأصحاب الأموال.

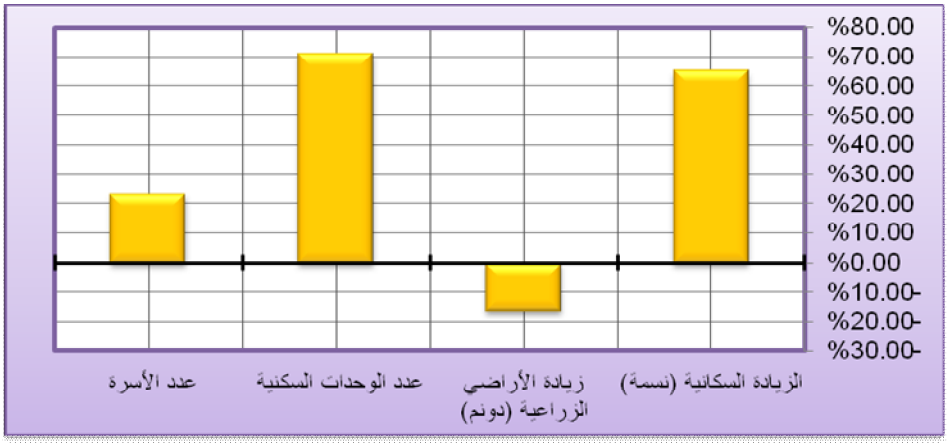

شكل رقم (3): النسب المئوية لتغير استعمالات الارض السكنية والزراعية وعدد الاسر والوحدات السكنية للفترة ما بين (1997 – 2012). المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (2).

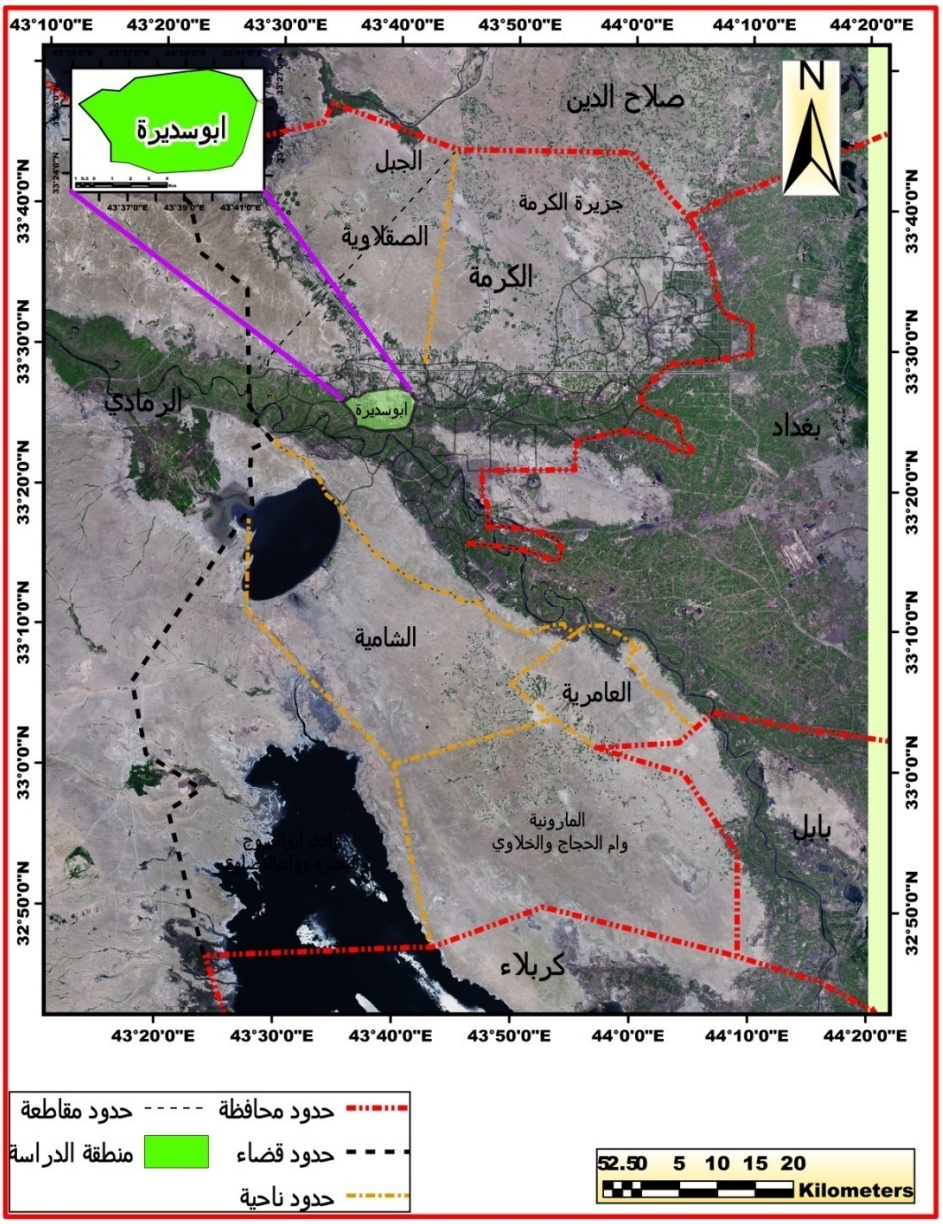

صورة رقم (1): مرئية فضائية توضح موقع منطقة الدراسة من ناحية الصقلاوية

المصدر: بالاعتماد على مرئية فضائية لقمر لاندسات لسنة 2012.

ثانيا: الخدمات التجارية:

لا يخفى ما للخدمات التجارية من أهمية كبيرة بالنسبة للمستوطنات البشرية سواء كانت حضرية أم ريفية، إذ إنها توفر لهذه المستوطنات الحاجات الأساسية كما توفر على الساكنين الجهد والوقت في عمليات التسوق والتبضع.

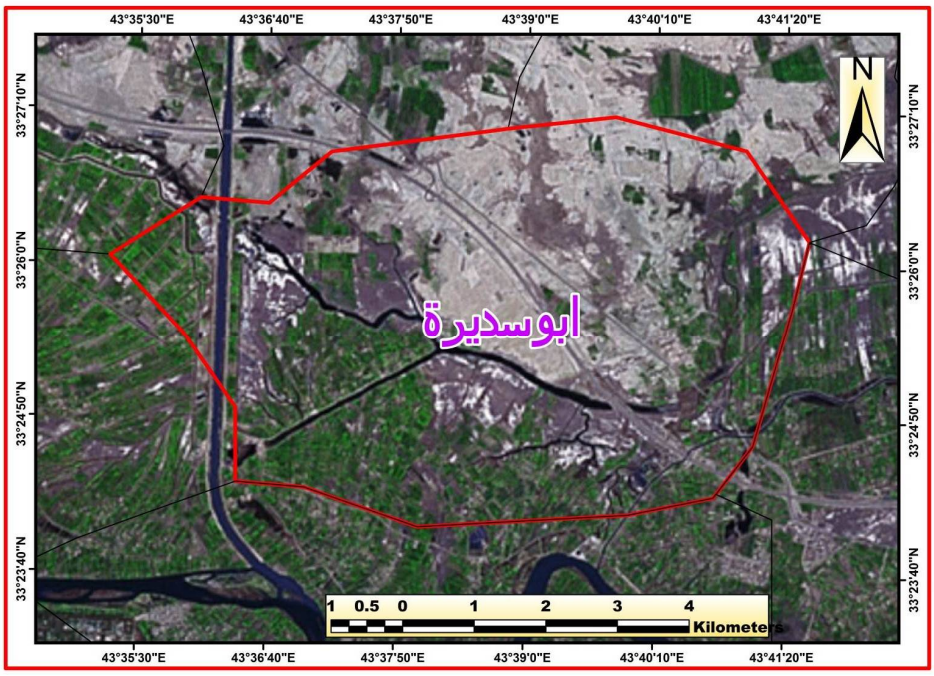

صورة رقم (2): مرئية فضائية توضح استعمالات الارض في مقاطعة ابوسديرة لعام 2012
المصدر: بالاعتماد على مرئية فضائية لقمر لاندسات لسنة 2012.

واستنادا إلى ما سبق فان الزيادة في أعداد السكان وتوسع المستوطنات البشرية في منطقة الدراسة قد أدى إلى ظهور الخدمات التجارية لتلبية احتياجات السكان، لذلك تبين من خلال الدراسة الميدانية وجود حوالي (175) محلا تجاريا وهي من نوع محلات البيع بالمفرد على اختلاف أنواعها وأحجامها، فقد شغلت حوالي 4.5 دونم على اعتبار مساحة المحل مابين 50 – 60 مترًا وقد كان سبب التوسع في بناء المحلات التجارية في منطقة الدراسة على رغم قربها من مراكز التسوق الرئيسية في مدينتي الفلوجة والصقلاوية، هو الظروف الأمنية غير المستقرة بسب الاحتلال الأمريكي وما تبعه من ظروف أمنية مضطربة وانقطاع الطرق في اغلب الأحيان، لذلك عمد الكثير من أصحاب الأراضي المواجهة للطرق الرئيسة في بناء محلات تمتد بشكل شريطي

متخصص في بيع مختلف المواد ومنها الغذائية والإنشائية وغيرها، كما عمد بعض أصحاب الأراضي إلى بناء مساحات كبيرة لإيواء السيارات المخصصة للنقل (التريلات) بجانب الخط السريع وخصوصا في أيام انقطاع الطرق، وتوجه السائقين للمبيت في هذه الساحات.

ثالثا: الخدمات الصناعية:

وتمثلت هذه الخدمات بالمحلات والورش الصناعية التي بلغ عددها (40) محلاً شغلت حوالي (4) دونمات وتركزت هذه الورش والمحلات في اغلب الأحيان على الخط السريع لتلبية احتياجات سالكي هذا الطريق، أما في داخل المقاطعة الزراعية فأن هذه المحلات قليلة ومتباعدة، وتختص هذه الورش والمحلات بتصليح المكائن الزراعية وسيارات الحمل بالإضافة إلى ورش عمل الأبواب والشبابيك الحديدية والخزانات وغيرها.

2- الخدمات الصحية والتعليمية:

تتمثل هذه الخدمات بالمدارس الابتدائية والثانوية والمراكز الصحية والعيادات الخاصة والمجمعات الطبية. فقد بلغ عدد المدارس ضمن أراضي هذه المقاطعة (6) مدارس ابتدائية وثانويتين ويكون الدوام فيها بالتناوب للبنين والبنات وقد شغلت هذه المدارس حوالي (10) دونمات من المساحات الصالحة للزراعة، وهناك حاجة ملحة لفك الاكتظاظ ببناء مدارس جديدة مما ينذر باقتطاع أراض زراعية جديدة، أما الخدمات الصحية فقد تمثلت بمركز صحي واحد يشغل (800م2) وعيادات خاصة عددها (10) بالإضافة إلى صيدليتين شغلتا حوالي (400)م^2 على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، أما الخدمات الدينية فقد تمثلت بالمساجد والجوامع التي يؤدي فيها السكان فروضهم الإسلامية والتي بلغ عددها (6) جوامع شغلت حوالي (7) دونمات من مساحة الارض الصالحة للزراعة، وبالنسبة للخدمات الاخرى فقد تمثلت بمواقع المولدات الأهلية التي ظهرت بسبب انقطاع التيار الكهربائي وعدم كفاءته، اذ يوجد في هذه المقاطعة (10) مولدات تشغل حيزًا كبيرًا من الأراضي الزراعية، إلا أنها لاتثير المخاوف في المستقبل للتوسع على حساب الأراضي الزراعية لأنها سوف تختفي مع استقرار التيار الكهربائي في البلد.

المبحث الثالث: الافاق المستقبلية للتوسع العمراني في مقاطعة (أبو أسديرة) وسبل معالجته

1- التوجهات المستقبلية للتوسع العمراني في منطقة الدراسة.

من خلال ما تقدم من هذه الدراسة تبين أن هناك توسعا كبيرا للعمران بمختلف أنواعه سواء كان سكنيًا أم تجاريًا أم صناعيًا أم خدميًا، هذا التوسع العمراني جاء نتيجة للزيادة المستمرة في أعداد السكان، والتي بلغت الزيادة المطلقة لهم (5242) نسمة مابين عامي (1977-2012) مما

أدى بالتالي إلى الحاجة الى بناء وحدات سكنية جديدة، إذ بلغت الزيادة في أعداد الوحدات السكنية (513)، وحدة، أخذت مواقعها على أجود الأراضي الزراعية وهي أراضي السهل الرسوبي العراقي، حيث تآكلت أغلب الأراضي الزراعية الخصبة حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي تم اقتطاعها لحساب الاستعمال السكني والاستعمالات الأخرى (1912) دونمًا ما بين عامي (1987-2012)، وذلك بسبب أن الفلاح عند اختياره لموقع بناء الوحدة السكنية يذهب إلى أجود القطع الزراعية ليحولها إلى الاستعمال السكني.

ولما كان سكان منطقة الدراسة في زيادة مستمرة كما اتضح ذلك من معطيات الجدولين رقم (1) ورقم (2) فأنه لا شك سيكون بحاجة إلى المزيد من الوحدات السكينة لتستوعب تلك الزيادة، فعند تطبيق معادلة الإسقاطات السكانية (*معادلة الإسقاطات السكانية) اتضح أن سكان منطقة الدراسة سيصل تعدادهم عام 2017 إلى 9679 نسمة مما يتطلب ضرورة التخطيط لمواجهة المخاطر التي تواجه الأراضي الزراعية إذا ما استمرت عملية بناء الوحدات السكنية بهذا الشكل.

إن التوسع العمراني وبناء الوحدات السكنية يأخذ شكلاً أفقيًا في غالب الأحيان، مما يعكس الأثر السلبي من خلال الإسراف في توزيع القطع السكنية ذات المساحات الواسعة التي قد تصل إلى (1000م^2) إذا ما أخذنا ملحقات الوحدة السكنية بنظر الاعتبار.

وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن المساكن ذات الطابق الواحد تشكل النسبة السائدة في منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبتها (85%) أما النسبة الباقية فلم تمثل تلبية للتخطيط بالبناء العمودي،وإنما جاءت تلبية للرغبات الشخصية أو التعبير عن المباهاة بالبناء، لذلك فأن التخطيط المستقبلي[9] يتطلب توفير الآتي:

أ- العمل على توفير مجمعات سكنية في أراضٍ غير صالحة للزراعة، حيث يمكن إقامتها في منطقة الدراسة ضمن الجزء الهضبي في جنوب المنطقة بمحاذاة الخط السريع.

ب- العمل على وضع تصاميم تخطيطية للقرى القائمة حاليًا للحد من العشوائية التي تظهر فيها القرى.

ت- ضرورة تحديد مساحة الوحدة السكنية بحيث لا تتجاوز (250م^2)

ث- العمل على سن القوانين التي تعمل على تنفيذ ماورد (أ.ب.ت)

ج- التوعية وتفعيل دور الإرشاد الزراعي حول مخاطر التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

ح- إعادة بناء وتأهيل المدارس القائمة بحيث تكون من عدة ادوار لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة.

خ- تشجيع السكان على العمل في الزراعة من خلال دعم الدولة والسياسات الزراعية الهادفة.

د- التوجه لخلق تكامل زراعي صناعي:

يعد هذا التوجه احد أساليب الزراعية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للأرض ضمن الأقاليم الزراعية المختلفة وذلك من خلال القيام بجملة من الإجراءات:

أ- تخصيص مساحات معينة لزراعتها بمحاصيل الأعلاف المختلفة

ب- تربية حيوانات الحليب

ت- إقامة مصانع للألبان

ث- تربية حيوانات اللحوم

ج- إنشاء مخازن مبردة لحفظ التقاوي والبذور إذ إن الحاجة لمثل هذه الإجراءات تفرضها ضرورة ملحة هو ان المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية تتعرض للتلف إذا لم تحفظ بشكل جيد، لذلك فإن المزارعين في هذه المقاطعة بحاجة لمثل هذه الخطط بغية المحافظة على الأراضي الزراعية والتوسع بها مستقبلاً بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل للأيدي العاملة الموجودة حاليًا في منطقة الدراسة.

فضلاً عن أن أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة يجب عليهم التوجه نحو (البيوت البلاستيكية) المحمية لما توفره من مردود اقتصادي عالٍ للفلاحين.

2- التوجهات المستقبلية لتنمية الثروة الحيوانية:

إن التخطيط الأحادي الجانب في العملية الزراعية لن يكون ذا جدوى ما لم يأخذ بنظر الاعتبار الجانب الأخر في هذه العملية وهو تطوير الإنتاج الحيواني، لما له من تأثير كبير في توفير الدخل للفلاح وتوفير المواد الغذائية للمربين.

ففي مجال تربية الماشية يرى الباحث أن هناك إمكانية لتربية الماشية لأغراض التسمين واللحم فقط وذلك أن معظم الحيازات في هذه المقاطعة صغيرة لاتكفي لتربية الماشية بأنواعها ولعدم إمكانية زراعة محاصيل الأعلاف بشكل كبير.

أما بالنسبة لتربية الدواجن فإن بالإمكان التوسع في تربية الدواجن لأغراض اللحم والبيض، لأنها لا تستهلك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية عند إنشاء الحقول بالإضافة إلى أنها تشكل مصدر دخل عالٍ نسبيًا مقارنةً بالاستعمالات الزراعية الأخرى.

ومن ناحية تربية الأسماك يمكن استحداث هذا الاستعمال ضمن الأجزاء الجنوبية في المقاطعة، إذ إن هذه المناطق أراضٍ متملحة غير صالحة للزراعة حيث يمكن استغلال هذه

الأراضي لتربية الأسماك، لما لها من عوائد اقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى عدم وجود عوائق تحول دون استحداث وتطوير مثل هذا الاستعمال.

وبناءً على ماتقدم وبهدف زيادة أهمية الاستعمالات للأرض بنوعيها النباتي والحيواني فإنه يمكن التوسع في الزراعة المختلطة والتي يقصد بها الجمع بين تربية الحيوانات وزراعة المحاصيل وذلك بسبب صغر حجم الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة وهذا التوجه يجب أن يرافقه تخطيط مسبق بغية الحد من التوسع العمراني باتجاه الأراضي الزراعية التي تعد عصب الحياة للقرى الريفية.

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء ما تقدم في هذا البحث تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات تبعتها جملة من التوصيات وكما يلي:

أولا:- الاستنتاجات:

1- لقد كان لظواهر السطح أثر في التوسع العمراني في منطقة الدراسة نظرا لما توفره الاراضي السهلية المنبسطة من سهولة البناء والتنقل والزراعة.
2- تبين من خلال البحث وجود مقومات طبيعية وبشرية تساعد على الإنتاج الزراعي بشكل جيد.
3- تبين من خلال البحث أن هناك تفريطًا واضحًا بالتربة الخصبة لحساب إنشاء الوحدات السكنية دون الرجوع إلى أي جهة رسمية واستحصال الموافقات الرسمية.
4- لقد أثر التوسع العمراني سلبا على مساحات الأراضي الزراعية وأدى إلى تقلصها بشكل واضح حيث فقدت حوالي (1912) دونمًا من أخصب الأراضي في منطقة الدراسة.
5- عزوف الكثير من المزارعين في منطقة الدراسة عن الأعمال الزراعية بسبب وجود أعمال أخرى في أجهزة الدولة كالوظائف والأجهزة الأمنية وغيرها.
6- ساهم عامل الإرث على تفتيت الملكيات الزراعية وتحويلها إلى الاستعمال السكني بدلا من الاستعمال الزراعي.

ثانيا:- التوصيات:

1- العمل على وضع خطة زراعية متكاملة لاستصلاح الأراضي الزراعية المستخدمة حاليا والقابلة للزراعة بغية زيادة الإنتاج والحفاظ على مساحات الأراضي الزراعية الحالية.

2- محاولة تفعيل القوانين التي تحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والإشراف على تنفيذها من قبل الجهات الرسمية.

3- ضرورة التوعية والإرشاد لسكان الريف في القطر ومن ضمنه منطقة الدراسة بأهمية وقيمة الأرض الزراعية باعتبارها من الموارد غير القابلة للتعويض في حال ضياعها.

4- الحد من ظاهرة بناء الوحدات السكنية الواسعة التي تتجاوز (400 م^2).

5- توفير الدعم المادي والمعنوي للفلاح وتشجيعه على الاستثمار في المجال الزراعي.

6- التوجه نحو الأراضي المرتفعة وغير الصالحة للزراعة لإقامة المستوطنات الريفية عليها.

Urban Expansion and its Effect on the Uses of the Land at the Countryside of Al Saqlawiyah Township Abu Sedira County as Model

Ismail Mohamed Al-Isawi, *department of geography, College of Education for humanities sciences, Anbar University, Iraq.*

Abstract

The research dealt with the study of urban expansion against the agricultural land in the countryside of Saqlawiyah Township of Abu Sedira county.

The main aim of such research is to find out the uses of that land within that district and explaining the reasons behind the phenomena of urbanization expansion and trying to detect about the reasons which led to the great urbanization expansion in that land.

The descriptive approach was used in the research by analyzing the data which was used in the research, depending on the statistical technique for analyzing the change of times for the urbanization expansion in that land by using the percentage to show these changes.

In the research,it has been discussed the urbanization expansion during three periods in between 1977_2012.

It has been reached by searching the following results;

1.The urban expansion in all its forms was randomly towards arable land.

2.The agricultural land areas shrunk between the years 1987 to 2012 by a large margin reached (-16.22%)

3.The number of housing units increased significantly and reached the Percentage to 114% between 1987-1997 and 71% and between 1997 to 2012, resulting in a truncated a large areas of arable land and converted it to residential use.

قدم البحث للنشر في 2016/1/14 وقبل في 2016/2/17

المصادر والهوامش:

1- العامري، سامي عبود، **جغرافيا المياه واستخدام الأراضي**، ط1، مكتبة الرشد للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 1988، ص222.

2- العيساوي، إسماعيل محمد خليفة، **استعمالات الارض الريفية في ناحية العامرية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2003.

3- س.ثومسون، وارين، ولويس، دايفيد، ترجمة د.راشد البراوي، **مشكلات السكان**، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1965. ص24_57.

4- ألبرازي، نوري خليل، والمشهداني، إبراهيم عبد الجبار، **الجغرافية الزراعية**، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1980، ص45.

5- شرف، عبد العزيز طريح، **الجغرافية المناخية والنباتية**، الطبعة السابعة،1977،ص5.

6- شلش، علي حسين، القارية سمة أساسية من سمات مناخ العراق، **مجلة الجمعية الجغرافية العراقية**، العدد 21، مطبعة العاني، بغداد، 1987، ص40.

7- غوث، وتورك، ل. م.، **أساسيات علم التربة**، ترجمة د.صالح محمود ود. عبدالله نجم العاني، مطبعة جامعة بغداد، 1978، ص5.

8- المحمدي، احمد فياض، **مدينة الفلوجة، وظائفها وعلاقاتها الإقليمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1990، ص25.

9- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي،قسم الإسكان والمستوطنات الريفية، أسس ومعايير الإسكان الريفي، تموز،1977،ص35_51.

10- $Yt=yo+C.(K1-KO)$ $C=Y1-YO-(K1-KO)$

حيث أن:

YO = التعداد الثاني C= مقدار النمو السنوي المنتظم

(K1-KO)= الفرق بين التعدادين

المصدر: د. يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافية، مطابع جامعة الموصل، مديرية مطبعة الجامعة، بدون سنة طبع، ص43.